

مقرر اختياري (تخطيط إقليمي)
الفرقة الرابعة جغرافيا – كلية التربية
محاضرة بعنوان : استراتيجيات التنمية الشاملة
في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١م
د/ياسر الجمال

يجب أولاً ان يدرك المصريون حجم المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها مصر

فالحفاظ على أمن وسلامة الوطن يتطلب نبذ الخلافات والانقسام وإحلال العقل محل الانفعال ، كما يجب ان تسود روح التسامح بدلا من روح الانقسام والتأثير والتجريم والتخوين ، أضف الى ذلك يجب أن يعلم الجميع أن التغيير المنشود سيحدث على مهل ومبنى على التخطيط السليم لان ذلك افضل من التغيير السريع الذي يعتمد على الانفعال ورعونة اتخاذ القرار .

هذا الى جانب ضرورة استعادة البعد القيمي للشعب المصرى خاصة عنصر الادراك والوعى

- والفهم الدقيق لبواطن الأمور، وكذلك عنصر الرضا والإرادة القومية والتخطيط الاستراتيجى لتنمية قدرات الدولة بشكل قويم وغير مسبوق، كما يجب تطويع معطيات الدولة : الجغرافية والحضارية والديموغرافية والإستراتيجية لصالح برامج التنمية فى وضع يكفل لمصر استعادة مكانتها الاقليمية فى اطار نسقها الدولى، وهذا فى النهاية يصب فى بناء وتأسيس دولة مدنية ديمقراطية حديثة ذات كيان سياسى مستقل ترسى قيم العدل والمساواة وتعظم قيمة العمل .

أما عن مبادئ استراتيجية التنمية الشاملة فى مصر
بعد ثورة يناير ٢٠١١م فتتمثل فى الآتى :

- ١- ترسيخ الهوية والشخصية المصرية الأصيلة ذات القيم الإيجابية التى تنكر الذات وتغلب المصلحة العليا للبلاد .
- ٢- تأمين وحماية سيادة الدولة على إقليمها البرى والبحرى والجوى وضمان استقلالها وبقائها واستقرارها .
- ٣- تطوير نظم التعليم وتحسين برامج الجودة بما يزيد من المهارات البشرية واتساع المدارك وتشجيع الابتكار والتعليم الفنى والربط الفعلى بين أنظمة التعليم واحتياجات سوق العمل .

٤- بناء نظام صحى يتوافق مع المعايير العالمية

- بما يضمن تقديم خدمة صحية وطبية ذات مستوى راق ومتميز واضعا فى الاعتبار البعد الاجتماعى ومحدودى الدخل ومطالب التأمين الصحى .
- ٥- بناء نظام اقتصادى تنافسى يتطلع الى تنويع مصادر الدخل وضمان زيادة الكفاءة الانتاجية والخدمية مع تشجيع الاستثمار واستقطابه .
- ٦- بناء هيئة تشريعية قادرة على وضع قاعدة قانونية وأخرى قضائية لإرساء مبادئ العدل والمساواة ونشر ثقافة سيادة القانون دون انتقائية او تمييز .

٧- بناء نظام اجتماعى متكامل يكفل حياه كريمة للمواطن على أساس المساواة والعدل الاجتماعى.

• ٨- إنشاء وتأسيس بنية تحتية متكاملة فى المدن والقرى تكفل تحقيق برامج التنمية ومتطلباتها .

• وهذا هو تصور مقترح لمبادئ الاستراتيجية الشاملة للتنمية فى مصر فى المرحلة القادمة مع ضرورة إدراك أن الواقع يشير الى ان تحقيق هذه المطالب قد يستمر لفترة غير محدودة ومعلومة قد تتعدى المدى الزمنى القريب وربما المتوسط أو البعيد .

• لكن المهم هنا أن تختمر هذه الفكرة أو الصورة في أذهان صانعي القرار إلى أن يحين وقت تحقيقها، وحينئذ نستطيع القول أننا حققنا رقما صعبا كان بالأمس القريب حلما يراود الأذهان .

نظريات التنمية :

- أولا : نظرية التنمية المتكاملة أو الشاملة : وتناسب الدول ذات الامكانيات الاقتصادية الكبيرة ، حيث يتم تنمية كل قطاعات المجتمع دفعة واحدة في خطوط متوازية بحيث تنتقل كل قطاعات المجتمع نقلة طفرية واحدة في آن واحد.
- ثانيا : نظرية التنمية بالأقطاب : وتناسب الدول ذات الامكانيات المحدودة كدول العالم الثالث، حيث يتم التركيز على قطاع بعينه، يليه قطاع آخر، ثم قطاع ثالث وهكذا، وذلك وفقا لأولويات التنمية ودرجة التأزم التنموي.
- وذلك كله مع مراعاة استدامة النظم التنموية في كلتا النظريتين .